المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 12017
الصفحـات : 11 المسلسل : 72

اقتصاديون يؤكدون الآثار الإيجابية لقرار خادم الحرمين الشريفين بزيادة الرواتب ودعم الصناديق الاستثمارية وصناديق الإقراض

هذه الزيادة ستسهم في تنشيط حركة البناء وتحريك العقار وتدعم النمو الصناعي والاستثماري وتحسن مستويات معيشة الفرد السعودي

□ المدينة المنورة
مروان عمر قصاص:

عبّر عدد من رجال المال والأعمال عن سعادتهم الكبيرة بصدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي أكد من خلال هذه الأوامر التي صدرت أمس الاثنين أنه يسعى لتطوير وتفعيل الاقتصاد الوطني من خلال زيادة رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين وضخ مبالغ كبيرة في الصناديق الاستثمارية وصناديق القروض والإسكان وهو ما يعني ارتفاع معدلات الإنفاق العام وتحسين مستوى معيشة الفرد السعودي وزيادة حجم الادخار والاستثمار طويل الأجل، كما أن لهذه الزيارات أثراً إيجابياً على سوق الأسهم ستشهده السوق خلال الفترة القادمة، كما ستؤثر على الأنشطة العقارية والبناء والمشاريع الصناعية.

وعبّروا عن توقعاتهم بأن لا يؤثر حجم السيولة على مستويات التضخم بالشكل المتوقع، معربين عن توقعاتهم بحدوث توازن يستفيد منه الواقع الاقتصادي المحلي، مؤكدين أن هذه المكرمات تواكب سياسات الدولة وفقها الله لتحقيق النمو الاقتصادي وهو ما يشعرنا بالتفاؤل الكبير لمستقبل اقتصادي مشرق بإذن الله.

وأكد الجميع على ثقتهم بتواصل المنجزات الاقتصادية على يد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، مؤكدين أن للملك عبد الله بن عبد العزيز أثراً كبيراً في العديد من القرارات الاقتصادية السابقة التي كان لها أثر كبير في تفعيل حركة السوق السعودية التي تعد أكبر سوق عربية، مشيرين إلى زياراته -رعاه الله- خلال توليه مهام ولاية العهد إلى العديد من الدول الغربية ساهم في توفير العديد من الفرص الاستثمارية.

وأكدوا أن القرارات الأخيرة سوف تعزز من قدرات الاقتصاد الوطني وتجعله أكثر قدرة على تجاوز العديد من الصعوبات التي واجهها الاقتصاد العالمي وأجمع عدد من رجال الأعمال على أن الحقبة القادمة ستحفل بالإنجازات الاقتصادية الجيدة التي تعزز من مكانة بلادنا كدولة محورية ذات مكانة قوية وثقل متميز في محيطها الإقليمي والعربي والدولي.

وأكدوا أن هذه القرارات مع ما سبقها من منجزات سوف تسهم في تحقيق نهضة اقتصادية شاملة تعزز من قدرات اقتصادنا وتساهم في تحقيق نمو كبير رغم كل الظروف المحيطة بنا.

جاء ذلك في تصريحات لعدد من رجال المال والأعمال بمنطقة المدينة المنورة الذين أكدوا إيجابيات هذه المكرمات في المستقبل القريب، فقد عدّ الأستاذ عبد الله بن محمد الزيد العضو المنتدب ومدير عام شركة طيبة للاستثمار والتنمية العقارية أن قرارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز محورية وإستراتيجية على الوضع الاقتصادي، حيث إن زيادة الرواتب إضافة إلى زيادة رأسمال صندوق التنمية الصناعية بمبلغ ١٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثة عشر ألف مليون ريال ليصبح رأسماله ٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ عشرين ألف مليون ريال وذلك لدعم القطاع الصناعي وتحفيز المزيد من الاستثمارات الصناعية من داخل المملكة وخارجها وهذه الزيادة التي تفوق ٢٠٠٪ سوف يكون لها أثر إيجابي كبير في حدوث تطوير كبير وغير مسبوق لهذا القطاع سنلمس أثره قريباً بمشيئة الله، كما أن زيادة المرتبات سوف تساهم في زيادة حجم الانفاق وحجم الاستثمار والادخار طويل الأجل.

وقال مدير فرع وزارة التجارة والصناعة الأستاذ خالد بن علي قمقمجي: إن قرار خادم الحرمين

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 23-08-2005
الصفحـات : 11
العـــدد : 12017
المسلسل : 72

خالد قمقمجي

مصطفى زارع

علي الشريف

الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -رعاه الله- بزيادة الرواتب وضخ مبالغ كبيرة في صندوق التنمية الصناعية وبرنامج الصادرات السعودية سيكون له أكبر الأثر في تفعيل اقتصادنا الوطني وزيادة حجم الإنفاق العام ونمو الادخار والاستثمار بشكل جيد وهو ما يعني بدء طفرة اقتصادية واعدة يقودها الملك عبد الله.

وقال الأستاذ علي الحسن الشريف نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة: لقد كنت متفائلاً بعهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وخصوصاً في الجوانب الاقتصادية، حيث إن له أيادي بيضاء كبيرة في هذا المجال خلال قيادته للنمو الاقتصادي من خلال قراراته بتأسيس العديد من المجالس والهيئات الاقتصادية التي فعلت اقتصادنا وها هو -رعاه الله- من خلال قراراته الأخيرة يضيف ويضخ حجماً كبيراً من المال في قنوات اقتصادنا الوطني من خلال دعم صندوق التنمية الصناعية وتخصيص مبلغ ١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ خمسة عشر ألف مليون ريال لبرنامج الصادرات السعودية لتتواصل هذه المنجزات على يد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -حفظه الله- وهو ما يعني استكمال النهج الذي يقوده الملك عبد الله لتحقيق النمو الاقتصادي المدروس.

وقال الأستاذ مصطفى عبد الحميد زارع مدير البنك العربي بالمدينة المنورة: إن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ومن خلال هذه الحزمة من القرارات الهادفة إلى تحسين الوضع الاقتصادي ورفع مستوى معيشة الفرد السعودي، حيث إن زيادة الرواتب تعني زيادة حجم الإنفاق وهو ما يعود بالخير على السوق المحلي، كما أن دعم صناديق الاستثمار والقروض سوف تسهم في رفع حركة النشاط العقاري والبناء وهو ما يعود بالنفع الكبير على البلاد والعباد.

وعدّ زارع أن تخصيص ما يتبقى من فائض الميزانية للسنة المالية ١٤٢٥هـ - ١٤٢٦هـ لتسديد جزء من الدين العام بادرة طيبة وذات أثر إيجابي على اقتصادنا، حيث إنه يخفف من العبء على كاهل الدولة وهو ما يعني مزيداً من الانفراج، كما أن هذا القرار يعني أن الملك يقود حركة تصحيح اقتصادي كبيرة سنلمس أثرها قريباً بمشيئة الله.

وقال الأستاذ عبد الرحمن الرحيلي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية السابق بالمدينة المنورة: إن قرارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز تعني الكثير لنا كاقتصاديين، حيث إنها ذات أثر إيجابي على حركة السوق المحلي وحركة البناء وحركة النمو الصناعي من خلال دعم صندوق التنمية الصناعية ودعم برنامج الصادرات السعودية، كما أنها لها أثر كبير على حركة سوق الأسهم السعودية التي تشهد نمواً كبيراً وجيداً.

ونفى الرحيلي أن يكون لوجود سيولة مالية كبيرة في السوق أثر كبير في زيادة حجم التضخم بالشكل المتوقع.

وقال الرحيلي: إنه مما لا شك فيه أن زيادة الرواتب وحجم مخصصات الضمان الاجتماعي وضخ مبالغ كبيرة في مجال الخدمات ستشكل دعماً كبيراً لاقتصادنا الوطني وبفعل من توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لقيادة حركة النمو الاقتصادي على أسس مدروسة.

وقال الأستاذ منير محمد ناصر رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة: لقد أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -رعاه الله- من خلال قراراته الأخيرة أنه رجل الاقتصاد الأول والمتميز الذي يقود مسيرة الاقتصاد السعودي الحديث نحو آفاق كبيرة وإلى ساحات فسيحة، حيث إن هذه القرارات الرشيدة سيكون لها أكبر الأثر على حركة الاقتصاد الوطني وزيادة حجم الاستثمارات الصناعية والبناء والسكن وزيادة حجم الادخار طويل الأجل وهو ما يشكل دعماً لاقتصادنا ويعطي إيعازاً كبيرة لمستقبل واعد للاقتصاد الوطني.